

تمهيد:

تعتبر المناطق التاريخية والأثرية أحد مقومات التراث نظراً لقيمتها التاريخية والثقافية والحضارية التي لا يستهان بها وترتبط المجتمع في العصر الحديث بجذوره التاريخية وتمثل مراكز جذب سياحي وثقافي ذات ثقل كبير . كما أن وجود المناطق التاريخية والأثرية في المدن يعطي قيمة خاصة لهذه المدن ، ونظراً لأن المدن عناصر ديناميكية تنمو غالباً عمرانياً وسكانياً على مر العصور فقد تأثرت المناطق التاريخية بهذا النمو بشكل أو بآخر حيث أن غالبية المناطق التاريخية تعرضت لتعديلات مختلفة أدت إلى تدهور نسيجها الحضري الأمر الذي جعل الجهات المعنية في مختلف الدول اليوم تهتم بعمليات الحفاظ على هذه المناطق وإظهارها في كيانات عمرانية مستقلة . ولذا كان لا بد من العمل على تسجيل هذا التأثير على المدن التاريخية و الأثرية مع ملاحظة التأثيرات السلبية على استمرار بقائها ومحاولة إنقاذ هذه المناطق حتى تبقى محتفظة بصورتها الأولى مع مواكبة ظروف العصر الحديث في التطور الذي يتماشى مع هذه الصورة ولن يتأتى ذلك إلا بالتفاعل بين هذه المناطق وبين محيطها العمراني و المجتمعات التي تعيش في كنفها و هناك الكثير من الدول استطاعت أن تستجيب للتطور العصري دون أن يؤثر ذلك على مدنها التاريخية مثل مدن فاس بالمغرب و تلمسان ووادي ميزاب بالجزائر و قسبة تونس و مدن القاهرة و اليمن و قرطبة الاسبانية وغيرها.

ضبط المفاهيم العامة:**المفاهيم الأساسية للتراث**

التراث هو ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث تمت على مر التاريخ وتأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية والعمرانية المكونة للمقومات الحضارية الإنسانية بما فيها من تغيرات. وهو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور ويتناقل من جيل إلى جيل ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعياً ومتميزة بيئياً تظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية ولكنه يحتفظ دائماً بوحدة أساسية متميزة.

تعريف التراث:

ويمكن تعريف التراث على عدة محاور كالاتي :

- 1/ لغوياً : يمكن تعريف التراث ما ورث فهو كل ما صار إلى الوارث أو الموروث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة وسمات أصيلة ، كما أنه مجموعة الآراء والأنماط والعادات الحضارية المنتقلة من جيل إلى جيل.
- 2/ ثقافياً : فهو كل ما ورث ذو قيمة ويصبح بصورة ما جزءاً مؤثراً على حياة الوارث الحالية ، أي رصيد مخزون

ثري يضم إضافات الأجيال المتعاقبة ويعنى أنه ممتد بلا نهاية واستمراره رهن الإضافات الواعية والتميزة إليه (جيل بعد جيل) ، بمعنى أنه يمثل البعد اللامادي للحضارة ووحدة منهجه وملاحمه الإنسانية والفكرية عبر العصور وخلال أزمان طالت أو قصرت وتباينت ملامحها.

3/ زمنياً (تاريخياً): يعتبر التراث صورة الماضي وتاريخه الذي طوى الزمان صفحاته للحفظ بين صفحاته أصالة الشعوب وانتمائها للمكان ومعاصرتها للزمان. ومن هنا يتضح أهمية البعد المكاني والبعد الزماني في تعريف التراث، إلا أن العلاقة بين التراث والنمو الثقافي علاقة تبادلية، لأن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وهدف كل منهم هو صنع حضارة الأمم كما أن الثقافة تتميز بالاستمرارية . والتراث يعنى كل مفهوم تاريخية الإنسان في تجارب ماضيه وفي تكوين حاضره وفي التمهيد لمستقبله ، وبالطبع لهذا المفهوم إسقاطاته المتشعبة في مختلف المفاهيم الحديثة خاصة في الإطار الاجتماعي.

4/ مادياً : التراث دليل ومرجع ووجود مادي قائم أو شاهد على خصوصية الثقافة ودعم حركتها واستمرارها ويمكن تعريف التراث كوجود مادي وموقف فكري كما يمكن تصنيفه إلى تراث فعال يكون خلفية لعمل فني وتراث مخزن منسي ، كما يمكن التعامل مع التراث على أنه وجود مادي أو موضوعي باعتباره شيئاً ملموساً حقيقياً.

5/ اقتصادياً : يمكن أن يطلق على مبنى أو منطقة بأنها ذات قيمة تراثية إذا حققت أو ساهمت في تحقيق عائد اقتصادي كبير للبيئة المحيطة سواء كان نقطة جذب تجارية أو سياحية أو حرفية أو أنشطة أخرى.

6/ التفرد : يطلق على المبنى أو المنطقة لفظ تراث حال تفردا بأحد المميزات التي لا تتحقق في زمنه أو ما قبله مثل (الشكل، المضمون ، النشاط ... الخ) .

معايير تصنيف التراث

يمكن وضع المعايير اللازمة لتصنيف التراث للمباني والمدن انطلاقاً من محاور تعريف التراث السابقة وقد ركز التصنيف على المعايير القيمة الموضحة التي تتدرج نحو الأهمية التاريخية والثقافية.وعليه فإن المعايير يمكن أن تصنف كالآتي :

1. معيار القيمة المعمارية : الطراز ، الطابع ، الشكل ، التكوين ، التجاور ، الوظيفة ، الهيئة الخصوصية ، طريقة الإنشاء ، التعبير... الخ .

2. **معيار القيمة العمرانية :** المكانية ، الانسجام ، الاستمرارية ،التجاور ،خط السماء ، التناقص ، القيم البصرية ، الانطباع الذهني ،النسيج العمراني ، الألوان ، الحركة .
 3. **معيار القيمة التخطيطية :** الارتباط بالقطاعات التخطيطية المتجانسة - الدور الاقتصادي - الدور الاجتماعي علاقة المركز بباقي العناصر المكونة للمنطقة التاريخية - شكل المنطقة ونظام الحركة - الخدمات ... الخ .
 4. **معيار القيمة الاجتماعية :** نمط الحياة - العادات والتقاليد - الارتباط بين فئات المجتمع - مستويات الدخول- التعليم - الوعي بمبادئ الحفاظ - القيم... الخ .
 5. **معيار القيمة الاقتصادية :** دور المبنى أو المنطقة- في الحركة التجارية والسياحية - الإنتاج الحرفي والصناعات الخفيفة- عوامل الجذب - الأنشطة... الخ .
 6. **معيار القيمة الزمنية :** زمن إنشاء المبنى أو المنطقة - التعبير طراز أو عصر- التتابع الزمني .
 7. **معيار التفرد :** وجود أو عدم وجود أحد المميزات الهامة بالمبنى التي تميزه من المشابه له في زمن وجوده أو في الماضي سواء من حيث الشكل- المضمون - الاستخدام- الموقع... الخ .
- ويلاحظ أن المعايير السابقة قد وضعت على أساس أن المناطق والمباني التراثية هي إطار فكري يمثل قيمة معمارية وعمرانية وتخطيطية واقتصادية عالية ولها من المرونة ما يحقق متطلبات بيئة المكان والإنسان.
- كما يجب أن تتوفر في المباني التراثية واحد أو أكثر من المعايير التالية:
- المبنى يمثل عمل مميز رائع يدل على إبداعات وعبقرية (التفرد)
 - المبنى يظهر دلالات بارزة للتقاليد الثقافية للحضارة (مستمرة أو مندثرة)
 - المبنى يظهر قيم إنسانية متدرجة عبر فترات زمنية أو حضارية توضح تطورات معمارية أو تخطيط عمراني أو فنون أو تقنيات أو تصميمات مميزة.
 - ارتباط المبنى بطرق مباشرة أو غير مباشرة بالحوادث التاريخية أو الحياة التقليدية أو الأفكار السياسية أو القيم الثقافية لأحد الشعوب.
 - أن يكون المبنى بالإضافة إلى أحد المعايير السابقة مؤكداً الأصالة في التصميم والحرف اليدوية الأصيلة والتكامل مع البيئة الطبيعية المحيطة.

مستويات التراث

ويمكننا تحديد المستويات المختلفة للتراث إلى أربعة مستويات أساسية هي:

1/ التراث المحلي: هو ما تعتبره جماعة ما تراثاً لها وهو يختلف من جماعة لأخرى نتيجة للتباين في المجالات الفكرية

والمادية والاجتماعية والثقافية من جماعة لأخرى (تراث أهل القاهرة/ تراث أهل صنعاء/ تراث أهل تمنراست..الخ).

2/ التراث الإقليمي: هو ما تعتبره الجماعات المتشابهة في ظروفها المختلفة داخل الإقليم الواحد تراثاً لها مثل (تراث سكان الواحات / تراث سكان القبائل / تراث البدو الرحل...)

3/ التراث القومي أو الوطني: هو ما تعتبره سكان الأقاليم المختلفة داخل الوطن الواحد تراثاً نتيجة لاشتراكهم في بعض الخصائص في مجالات حياتهم الفكرية والمادية والاجتماعية (التراث الجزائري / التراث الفرنسي / التراث الصيني/ التراث العربي...).

4/ التراث الإنساني أو العالمي: هي تلك الأشياء التي يراها البشر الأحياء على اختلاف مشارهم وبلادهم ذات قيمة وأهمية ونفع وجدوى للجنس البشري سواء كانت موروثه أو جديدة وذلك رغم التباين والاختلاف الظاهر بينها

في المجالات الفكرية والمادية والاجتماعية فإنها تشترك في بعض جوانب هذه المجالات وذلك بحكم وحدة التركيب البيولوجي والنفسي للإنسان مثل الرسوم الجدارية بالطاسيلي ناجر.

جوهر التراث

هو رؤية الوارث لقيمة وجدوى ما ورثه وإدراكه لنفعه وفائدته ، أي أن التراث هو ما يراه الوارث ذا قيمة وجدوى وأهمية ولا يصير تراثاً إلا عندما يصبح جزءاً مؤثراً على حياته وبذلك يكون التراث صلة بين الوارث وبين أسلافه وبين من سيأتي بعدهم ، وهو بذلك ليس ما يراه الوارث ذا قيمة وأهمية في حياته مما خلفه السلف فقط بل أيضاً ما يبدعه الأحياء من أشياء جديدة يرونها جيدة وذات قيمة ونفع لهم ولمن يأتي بعدهم.

التراث المعماري والعمراني

1/ التراث المعماري :

التراث المعماري هو حصيلة وخبرة سنوات متواصلة من التقنية التي طورها ومارسها المعماريون والبناءون والحرفيون وهو بذلك جزء لا يتجزأ من الحضارة والثقافة الإنسانية التي تتطلع دائماً لكشف المجهول وإبداع الجديد وصيانة كل ما هو خالد وحقيقي وليس هناك مجال للتقدم والتطور دون إحياء جوهر التراث.

ويتكون التراث المعماري من مجموعة من المكونات وفيما يلي توضيح لهذه المكونات:

-/ الأثر :

يختلف مدلول كلمة أثري من موضع إلى آخر ومن بلد إلى آخر نظراً لاختلاف عمر الحضارة في كل بلد أو موقع، فما يعتبر أثر في بلد كأمریکا مثلاً يعتبر قديماً في بلد مثل مصر، فعمر الحضارة في أمريكا لا يتعدى 200 سنة أما في مصر مثلاً فقد تجاوز 7 آلاف عاماً . وعلى هذا فإن الأثر هو كل عمل خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه بمجالات الفنون أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها ، ويرجع تاريخه إلى مائه سنة مضت متى كانت له قيمة فنية تاريخية . و يعرف الأثر حسب قوانين كل دولة و لكن مدلوله واحد بين مختلف الأنظمة.

وقد عرف الأثر بقانون الآثار المصري (قانون 17 لسنة 1983 م) بأنه:

"هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائه عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها".

وتنقسم الآثار إلى نوعان : آثار ثابتة وهي المباني والمنشآت وما تحويه من عناصر معمارية وعمرانية ، و آثار منقولة وهي القطع الأثرية كالتماثيل واللوحات والقطع الفنية...

-/ المبني القديم :

أصل كلمة قديم لغوياً (قدم) وقدم الشيء أي مضى على وجوده زمن طويل والجمع قدماء أو قدامى والمبني القديم هو المبني الذي مضى ع لى وجوده زمن طويل دون النظر إلى أن له قيمة تاريخية أو معمارية أو فنية أو عمرانية أم لا.

-/ المبني الأثري :

هو نتاج واختيار وتفضيل العصور التي أوجدتها من بين ما أتيج لها من حلول جاءت من داخل وخارج البلد وما أوجدته تلك العصور من الحلول والإمكانات التي تطلبتها وأتاحتها ظروفها وأذواقها مع توافر العمق التاريخي والتقدير لها (أي أنه كل مبنى قديم وذو قيمة وأهمية ولكنه ليس به استمرارية حضارية).

-/ المبنى التاريخي :

هو المبنى الذي يعطي الإحساس بالروعة ويجعلنا نرغب في معرفة الثقافة التي خلقت إبداعه لما يظهر به من القيم الجمالية والتاريخية والسياسية بالإضافة للقيم الرمزية وأهم عناصره هي الشخصية الثقافية لاستمرار جزء من التراث وأي مبنى عاش أكثر من 100 عام يرقى لمستوى المبنى التاريخي—.

2/ التراث العمراني

التراث العمراني هو الاستمرارية التاريخية للعمارة لتجارب السلف الناجحة ومازالت ذات قيمة وهي نتاج اختبار وتفضيل العصور المختلفة وهو يمثل حلول وإمكانات تطلبتها ظروف وأذواق الأجيال السابقة.

-/ المنطقة الأثرية :

هي المنطقة التي يوجد بها آثار ولا تعتبر هذه المنطقة منطقة تاريخية إلا في حالة استمرار وجود نشاط اجتماعي بها
(مثال ذلك منطقة الأهرام بالجيزة).

-/ المنطقة التاريخية (الأحياء التاريخية) :

هي المنطقة التي تحتوي على مباني تاريخية ولها أطار عمراني وتاريخي مميز ، حيث عرفها العالم "كيفين لنش" بأنها هي الموضع الذي يعبر عن ذاكرة المكان بالإضافة إلى أنها الثقافة المستمرة وخاصة العناصر المحتفظ بها والمحافظة عليها في البيئة العمرانية وتحتوي على الجانب الجمالي والتعليمي والسياسي وهي تعني قوة الاحتفاظ الدائم بالعظمة السابقة والعقلانية المتوازنة مع التضاد بالخلق المعماري الجديد. أو كما عرفها د. حازم إبراهيم بأنها تلك المنطقة التي تحتوي على أكبر حشد من المباني التاريخية التي ترجع إلى العصور المختلفة وذات ثروات ليست فقط ملك للبلد الذي هي فيه ولكنها ملك للبشرية. وعلى هذا تكون المنطقة التاريخية عبارة عن مباني تاريخية وإطار عمراني تاريخي مميز.

ويجب أن تتوافر ثلاثة شروط للمنطقة حتى تكون منطقة تاريخية هي :

-بيئة حضرية مميزة أو أصيلة.

-مميزات معمارية خاصة (مباني أثرية لها قابلية الاستمرار أو التأثير حضارياً) مثال الجامع الأزهر.

-استمرارية الحياة والأنشطة الاجتماعية بالمنطقة، وهذا يعنى أن المنطقة التاريخية ليست بالضرورة قديمة جداً، فكلمة تاريخي تنطبق على التكوين الشامل للمنطقة وليس معناه الفترة الزمنية لإنشاء هذه المنطقة . ومن هذا المنطلق تعتبر منطقة الجمالية بهذا المفهوم منطقة تاريخية لاستمرارية وجود حياة اجتماعية بها أي أنه يجب أن تتوافر الاستمرارية الحضارية بالمنطقة لتوصف بالتاريخية. ويمكن تصنيف المناطق التاريخية إلى:

- المعالم التاريخية وهي مجموعة مستقلة من المباني التاريخية مثل بعض القصور والبيوت والمساجد التاريخية ولكنها توجد مستقلة وليست مركزاً حضارياً أو ريفياً.
- مراكز تاريخية ريفية.
- مدن مراكز حضارية صغيرة نسبياً (20 إلى 100 ألف نسمة)
- قطاعات تاريخية من المدن الكبيرة وتوجد عادةً في مراكز المدن الكبيرة (مثل باريس القديمة) أو على مجرى مائي يقطع المدينة (القاهرة القديمة) أو بالقرب من مجموعة أثرية أو موقع أثري هام في نطاق المدينة أو في مركز أحد القطاعات الحضرية الحديثة__.
- أقاليم تاريخية.

-/ المدن التاريخية :

وهي التي تتكون من مجموعة من الأنسجة والبؤر التاريخية التي تسجل فترات محددة من مراحل المدينة (قد تكون هذه البؤر سوق ، بوابة مميزة ، مبنى تاريخي)وهذه البؤر تتغير وتتحرك بناءً على التغيرات في المدينة وتأخذ قيمتها أو عدم قيمتها بناءً على تدهور النسيج العمراني.

المحيط

تمهيد :

إن أغلب المناطق التراثية ذات القيمة تقع في محيط حيوي نابض وعمران قائم، مما يوجد نوع من التفاعل بين تلك النطاقات والتأثير المتبادل، حيث تؤثر البيئة العمرانية المحيطة على المناطق التراثية وتتأثر بها، وهو ما يستوجب الوعي بمدخلات البيئة العمرانية المحيطة وعلاقتها بالمناطق ذات القيمة وخاصة في حالات إعادة الاستخدام للأثر أو نطاقه المحيط. هذا وتباين الاتجاهات التي تحكم عمليات التنمية للمناطق التاريخية والتراثية في ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول يتمثل في اتجاه الحفاظ والصيانة الذي يعتمد بشكل رئيسي على العمل على استمرارية حياة المناطق التاريخية بهدف المحافظة على كيانها ورمزيتها، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في التغيير والتطوير وهو يركز على تغيير كل الصياغات القديمة وإبدالها بصياغات جديدة تتلاءم مع التطورات الحادثة والمتوقعة في المنطقة، حين يبرز الاتجاه الثالث كاتجاه متكامل يحاول التوفيق بين كل من الاتجاهين السابقين، ويمكن طرح مفهوم الحفاظ العمراني الإيجابي كمفهوم مركب باعتباره حلاً توفيقياً بين المحافظة على التراث وبين الاستجابة لضغوطات ومتطلبات التنمية وتحدياتها، وهو ما يمثل حلاً ممكناً عند التعرض لثنائية شديدة التعقيد والتراكم كثنائية التراث والتنمية العمرانية، حيث يبرز التعارض بين مفهومي تعبير التراث بما يتطلبه من توجهات الثبات والاستقرار والمحافظة وتعبير التنمية العمرانية بما تتضمنه من معاني التطوير والتغيير واستبدال القائم بالمستهدف، حيث يتوجه الحفاظ العمراني الإيجابي إلى المحافظة على القيمة والوجود المادي على مستوى، وإلى التحكم المبدع في العمران والتنمية العمرانية على المستوى الآخر.

مواقع الحفاظ العمراني :

إشكاليات التعامل :

تتباين المواقع التراثية من حيث كيفية التعامل معها وتنميتها بغرض أو بآخر، هذا وتبرز أنشطة الزيارة السياحية والاستخدام السياحي من قبل الإنسان كعنصر أساسي مؤثر في عمليات الحفاظ والتنمية للنطاقات التراثية وذات القيمة. ترتبط مصادر التراث الثقافي بشكله العام ونطاقاته المتسعة بمجالات التنمية السياحية، وتعددت أنماط السياحة المعنية بالتراث الثقافي أو تلك التي تهدف إلى الإثراء بالقيم الثقافية والمعرفية والتاريخية للتجربة السياحية، وتوصف السياحة الثقافية بدقة أكثر بأنها سياحة تراثية في داخل نطاق السياحة البيئية حيث يكون التراث غاية في حد ذاته، ثم تطور المفهوم إلى السياحة الباحثة عن الأنشطة الثقافية، وقد تبنت المدن في أوروبا وأمريكا مفهوما

المحيط

جديدا قائما على إيجاد صورة سياحية جديدة جاذبة للسائحين تجسد تراث تلك المدن وقد أطلق على تلك السياسات "تسويق المكان" وهي لا تعني مجرد الإعلان عن المكان للجذب السياحي ولكن تعني إعادة التخطيط والاستخدام المرشد للمكان والذي يعتمد على القيمة التاريخية والتراثية له وتميزها واختلافها في المضمون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن غيرها، ولقد أثمرت سياسات "تسويق المكان" وإعادة بناؤه العديد من الإيجابيات ليس فقط من المنظور السياحي والاقتصادي ولكن الاجتماعي والإنساني أيضاً. غالباً ما تكون زيارة المواقع التاريخية والآثار والمتاحف نوعاً من السياحة له جانبان، فمن ناحية له وظيفته التعليمية والاجتماعية لمساعدة الزائرين في التعرف على المزيد من ثقافة المجتمعات، ومن ناحية أخرى فإنها تعتبر مخاطرة جسيمة لاسيما بالنسبة للمواقع الضعيفة من الناحية الفيزيائية كالنقوش الأثرية على جدران المقابر وغيرها والتي تتعرض للإفراط في استثمارها من جانب السياحة مما يؤدي إلى فقد المجتمعات المحلية لعلامتها الثقافية التقليدية المميزة لها، فلقد أصبح تأثير السياحة على التراث ملموساً بحيث دائماً ما يثار سؤال عما إذا كان من الممكن أن تستمر السياحة الثقافية في الطريق الحالي دون أن تترتب عليها أضراراً جسيمة؟ فبالرغم مما تحظى به البيئة الطبيعية من جهود لدعم التنمية المستدامة لم يوجه غير اهتمام ضئيل بشأن استدامة البيئة الثقافية والذي تمثل السياحة الوسيلة الأساسية لتنميتها واستغلالها اقتصادياً. وتكمن خطورة اتجاهات السياحة الثقافية الحالية في نموها السريع حيث قفز عدد السائحين قفزات هائلة في العقود الأخيرة، كما ارتفع معدل إنفاقهم بشكل متزايد ومعظم الدول التي تشهد نمواً سريعاً للسياحة تستخدم الدخل العائد من سياحة المواقع الثقافية لأغراض أخرى غير صيانتها والحفاظ عليها وهو أمر تبرره الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض الدول، وتشير الإحصاءات الدولية أن الاستثمارات الخاصة والعامة لحماية التراث "الصيانة والترميم والتجديد" آخذة في الانخفاض بوجه عام، بينما الاستثمارات المخصصة لتطويره لدعم الوظيفة السياحية آخذة في الارتفاع. ترتبط المبادئ الدولية للسياحة الثقافية بمنظومة متكاملة ثلاثية الأطراف تضم التراث الثقافي وصناعة السياحة والمجتمع المحلي، وقد أصدر المجلس الدولي للآثار والمواقع الميثاق الدولي للسياحة الثقافية في أكتوبر 1999 (ICOMOS) المبادئ الأساسية لتحقيق العلاقة التبادلية التكاملية بين متطلبات الحفاظ على البيئة التراثية وسياسات الجذب السياحي وفائدة المجتمع المحلي .

1- أساليب التعامل مع المناطق التاريخية :

تنوع الأساليب التي يتم بها التعامل مع المباني والمناطق التاريخية، ويتم تحديد أسلوب التعامل مع كل منطقة بما يتناسب وظروفها والأهداف الموضوعية للمشروعات المختلفة . وتقوم الإدارات المحلية بدور هام ورئيسي في تلك

المحيط

المشروعات ، حيث أنها طبقاً للقوانين المنظمة للعمارة هي الجهة المنوط بها الإدارة والإشراف على تنفيذ العمران ،والتعامل مع المناطق التاريخية يتم من خلال إحدى طرق التعامل أو بإشراك عدد من الطرق والأساليب المختلفة التي تتعدد مسمياتها واصطلاحاتها.

- أساليب التعامل مع المباني التاريخية :

-/ الترميم:

يتعامل هذا الأسلوب مع حالات فردية من المباني التاريخية والأثرية المتهالكة الواقعة داخل النسيج العمراني للمدن القديمة بشكل منفصل ،لذا فهو يهتم بالقيم الثقافية للأثر وليس بقيمته الوظيفية أو الاقتصادية أي يؤكد هذا الأسلوب على النواحي الروحية والرمزية للمباني واعتبارها قيمة تراثية تعكس العصر الذي شيدت به ، وقد يكون الترميم لمبنى تاريخي واحد ذو قيمة معمارية أو فنية ، أو مجموعة مباني تعتبر مع بعضها ذات قيمة أو أهمية تاريخية أو عمرانية أو بصرية ، أو شارع أو ممر أو سوق لهم قيمة تاريخية أو فنية أو معمارية أو عمرانية وتعني سياسة الترميم إرجاع المبنى التاريخي إلى شكله وحالته الأصلية وذلك من خلال إحلال بعض الملامح التي قد تم تدميرها وإزالة الإضافات وإكمال العناصر المفقودة المتحللة في تناغم وتناسق كامل مع المبنى التاريخي فعمليات الترميم تتم لعلاج التلفيات والعيوب بمواد المبنى التاريخي وجعله صالح للاستخدام ويكون ذلك على أساس احترام المواد الأصلية والتصميم الأصلي والقيم التاريخية للمبنى ،فيتم استخدام نفس مواد المبنى القديم أو مواد مماثلة لها وبنفس أسلوب الإنشاء القديم مع مراعاة إبراز مواد المبنى القديم الأصلية فلا يجب طمس معالم الاختلاف بين القديم والحديث . وتتطلب أعمال الترميم دقة عالية واستخدام عمالة ماهرة ومواد ذات جودة مرتفعة وألا يتسبب الترميم في تشويه المبنى التاريخي وهدم قيمته الفنية ،كما يجب أن يصاحب أعمال الترميم علاج لأسباب الانهيار والتلف لكي لا تعود مرة أخرى.

-/ الحفاظ:

ويقصد بها تلك الإجراءات التي تتخذ لمنع التلف والتآكل وإطالة حياة المبنى التاريخي والحفاظ عليه ،ويتراوح مجال هذا الأسلوب من الاهتمام وعرض قيمة عمل معماري تاريخي صغير إلى الحفاظ على مواقع ومعالم معمارية كبيرة مميزة لها قيمتها التاريخية المرتبطة بالتراث القومي.

-/ الصيانة و الحماية:

المحيط

ويقصد به استمرارية الحفاظ على المبنى التاريخي أو الأثري وذلك بعد ترميمه . وعملية الصيانة الدورية ضرورية جداً خاصة بعد عملية الحفاظ على المبنى ويمكن تحقيقها بإعادة استعمال المبنى وإشغاله بأفراد قادرين على المحافظة عليه وصيانه بصورة دورية مستمرة (تحويلها إلى متحف مثلاً).

- / إعادة الاستعمال :

ويقصد به تهيئة المبنى التاريخي لإعادة استخدامه بنفس الاستعمال القديم أو بوظيفة مستحدثة بحيث لا تصبح هذه المباني جامدة مهجورة ، والاستخدام الأمثل للمبنى التاريخي هو الذي يعتمد على قيمة المبنى ولا يتعارض معها ويصاحب التغير في الاستعمال تعديلات مختلفة في البناء حتى يلاءم متطلبات الوظيفة الجديدة ويراعى أن تكون هذه التعديلات بحدود معينة بحيث تضمن الحفاظ على أصالة المبنى وقيمه التاريخية . ومن المرجح عند إعادة استخدام المبنى التاريخي في وظيفة جديدة أن يتم استعماله كمزار سياحي وذلك يتوقف على أهمية المبنى التاريخية والفنية كعنصر جذب ومدى توافر طرق الوصول السهلة المؤدية للأثر ومدى توافر الخدمات السياحية المجاورة ، أو يتم استخدام المباني ذات الأهمية الأقل في وظائف تقليدية تخدم المجتمع وتلائم مع احتياجاته ومتطلباته ليتكامل الأثر مع ما حوله وتضمن بذلك استمرارية الحفاظ عليه.

- أساليب التعامل مع المحيط العمراني للمباني التاريخية :

- / الحماية :

ويقصر هذا النوع من السياسات على المناطق التاريخية أو الأثرية وأحياناً يتبع بالمناطق الحديثة ذات الطابع المميز . وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو الطابع المعماري كما يتسع أحياناً المفهوم ليشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بالمنطقة ٢ بجانب الهيكل العمراني . وتشمل أنشطة أسلوب الحماية ما يلي : حماية الهيكل المادي للمنشآت من التدهور ، حماية البيئة العمرانية ، حماية الصورة البصرية على مستوى المباني والمناطق العمرانية وحماية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المميزة للسكان.

- / الحفاظ :

وسياسة الحفاظ تعرف بأنها الأعمال التي تتخذ لمنع التلف والتآكل والتي تطيل بقاء الميراث الطبيعي والبشري للإنسانية من الصرح الهائل إلى الأثر الضئيل ، وسياسة الحفاظ تتبع عادة بالحقب التاريخية وذلك في حالة وجود مباني داخل الحيز التاريخي يراد الحفاظ علي الطابع المعماري المميز لها فإنه يلجأ لهذه السياسة لاستكمال المظهر

المحيط

العام داخل الحيز التاريخي . وكذلك في حالة الحيز التاريخي الذي تخرب تماماً أو تعرض بشكل جوهري لتعديلات طمست معالمه الأصلية فإنه في هذه الحالة يتم أعداد التصميمات المعمارية واختيار المواد بحرية في إطار المخطط العام المحدد للطابع المميز المفروض المحافظة عليه بالحيز التاريخي . ولقد امتد مفهوم الحفاظ ليشمل المحيط العمراني للمباني و المجموعات التاريخية والمنشآت ذات الطابع المعماري المميز بصرف النظر عن قيمتها التاريخية وامتد بالإضافة إلى ذلك ليشمل الأنشطة والاستعمالات والصناعات الحرفية التي تمارس بالمحيط العمراني أو المنطقة التاريخية

-/ الإحياء :

وهو إعطاء حياة جديدة لمبنى ،عمل ، مجتمع ،أو منطقة عمرانية... إلخ . ويقصد به الرجوع إلى الحياة . وهذه السياسة ليست قاصرة على المناطق التاريخية فحسب بل تمتد للمناطق القائمة والمناطق المعدة للامتداد العمراني وذلك بإحياء القيم التراثية في تخطيط وإنشاء هذه المناطق وهو محاولة للاستمرار الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل مع استرداد الشخصية المعمارية المفقودة بالاعتماد على التراث واستراتيجية الإحياء يمكن أن تشمل المجالات الاجتماعية والعمرانية والمؤسسية ،وهي تضم جميع الجهات المشاركة في إدارة العملية العمرانية

- أساليب التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية :**-/ التجديد :**

يقصد به تلك الجهود التي تهدف إلى تطوير البيئة العمرانية لتوفير المتطلبات الحالية والمستقبلية للحياة الحضرية سواء في مركز المدينة أو قريباً منه أو هو عبارة عن إعادة إصلاح المباني والأجزاء العمرانية المتدهورة بالمناطق التاريخية لتأهيلها لأداء وظيفتها التي فقدتها نتيجة لعدم ملائمتها للتغيرات المتلاحقة ويتم التجديد على مستويين هما:

المستوى المدني :ويقصد به عمل التعديلات اللازمة للمباني سواء التاريخية أو الحديثة وهذه المعالجات تتم بطريقتين : معالجة داخلية بتوفير ومعالجة الاحتياجات الإنسانية في الاستعمال والراحة والأمان ومعالجة خارجية وهي معالجة الشكل الخارجي مع السماح بإجراء تعديلات لا تؤثر على الطابع المميز لهذه المباني.

المستوى العمراني : يهدف إلى إعادة الأنشطة التي كانت تمارس بالمنطقة إلى المستوى المناسب وقد يصاحب ذلك تغيير في الاستعمالات وشبكة الحركة كما يلزم تزويد المنطقة بالمرافق والخدمات المناسبة.

-/ إعادة التأهيل :

المحيط

ويقصد بإعادة التأهيل أو الإعمار إعادة منطقة أو مبنى إلى مستوى معين من الكفاءة ، وإعادة إصلاح مرافقها ، ويكون لها وظيفة وليس من الضروري أن تكون الوظيفة الأصلية التي أنشئ المبنى لها في الأصل وغالباً يستخدم هذا الأسلوب مع المباني ذات القيمة.

- / التحسين :

وهو يمكن أن يشمل مبنى أو منطقة عمرانية ويطلق لفظ التحسين على أية أعمال تهدف إلى رفع أو زيادة القيمة ، مستوى الراحة ، تحسين المرافق ، ويمكن أن تكون الأعمال في المجال العمراني ، الاجتماعي ، الثقافي ، الاقتصادي . مع إضافة لمسات جمالية تعتمد على حسن استغلال الإمكانيات المتوفرة بالمنطقة سواء كانت بجهود حكومية أو فردية ، ويكون للجهود الذاتية دور أساسي في تحسين البيئة العمرانية مثل أعمال النظافة والإضاءة للشوارع والتشجير . ويعتبر مرادف للارتقاء ، ولو أن هذا المفهوم يبدو أكثر ملائمة للاستعمال عند الإشارة إلى المأوى أو مكونات البيئة الأساسية ولذلك يعتبر هو أكثر تقييداً.

- أساليب التغيير للأجزاء المتدهورة بالمناطق التاريخية :

- / الإزالة :

و تتم على مستويين و هما:

- إزالة المناطق المتدهورة كاملة: لا يتم التعامل بهذا الأسلوب مطلقاً في المناطق التاريخية لأن إزالة المناطق

التاريخية تعنى تدمير نسيجها العمراني ومبانيها التاريخية وطابعها المميز.

- الإزالة الجزئية لبعض المباني وأجزاء من النسيج العمراني: وهو الأسلوب الذي يسمح به في التعامل

مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية حيث تزال بعض الأجزاء التي ليس لها أهمية تاريخية أو معمارية بهدف إعادة تعميمها وقد يتبع هذا الأسلوب تغيير بعض الاستعمالات مع تغيرات طفيفة في النسيج العمراني والذي يجب ألا يكون دخليلاً غريباً بل متماشياً ومتجانساً مع النسيج الفعلي للمنطقة. بالإضافة إلي ترحيل عدد من السكان إلى خارج المنطقة ولهذا يجب تحديد النقاط التالية بدقة ومراعاتها قبل عملية الإزالة وهي تقدير تكلفة الإزالة الجزئية وتوفير التمويل اللازم لتعويض السكان في حالة عدم توافر بديل لهم وعمل حصر للسكان في منطقة الإزالة الجزئية وتوفير إسكان بديل لهم بمواقع داخل أو خارج المنطقة . ولهذا الأسلوب سلبياته المتعددة والتي تؤدي إلى صعوبة تنفيذه

المحيط

- / الإحلال التدريجي :

ويعتبر الصورة المعتدلة المرحلة لأسلوب الإزالة لتجنب سلباتها الاجتماعية والاقتصادية وتتم بأسلوبين:
 الأسلوب الأول وهو إزالة كافة المناطق المتدهورة على مراحل زمنية تدريجياً بعد بناء مساكن جديدة في مناطق
 فضاء داخل أو خارج المنطقة أو توفير بديل لسكان المرحلة الأولى للانتقال إليه ثم بعد ذلك يتم إزالة مساكنهم
 وبناء مساكن حديثة مكانها ينتقل إليها سكان المرحلة التالية وهكذا حتى يتم إزالة وبناء المنطقة المتدهورة بأكملها.
 أما الأسلوب الثاني وهو إزالة المباني المتدهورة فقط وبناء مساكن مكانها تدريجياً حتى تتم عملية الإحلال لكافة
 المباني الرديئة والمتدهورة وهذا الأسلوب هو الأنسب للمناطق التاريخية حتى لا يحدث تدمير للنسيج العمراني القديم .
 وقد يتم إقامة المباني الحديثة بطابع ونوع المباني القديمة للحفاظ على الطابع العمراني بالمنطقة التاريخية

- / إعادة التعمير :

إعادة التعمير إستراتيجية لمخطط جديد بالكامل لمنطقة محددة يستلزم إخلائها من المباني قبل إنشاء مباني جديدة
 لتنفيذ الموقع العام. ويجب عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في التعامل مع المناطق التاريخية إلا بصورة جزئية وفي
 الأجزاء المتهدمة والمتهالكة والتي لا يصلح معها أي معالجة أو إصلاح ويجب وضع الاحتياطات اللازمة التي تضمن
 تنفيذ المخطط المقترح به إعادة التعمير وتوفير التمويل اللازم لضمان تنفيذ هذه المخططات.

- الأساليب الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية :

- / الحفاظ بمفهومه الشامل :

لقد امتد مفهوم الحفاظ بعد أن كان يشمل المباني التاريخية وذات القيمة فقط ليشمل المناطق التاريخية ككل بمبانيها
 وأنشطتها و صناعاتها الحرفية وطابعها ونسيجها . وتطور هذا المفهوم ليصبح سياسة خاصة في التخطيط تم

التاريخية

تاريخية

مباني

تعالج المعالم التاريخية في

التاريخية

مجتمع

وتغير

- / الإحياء بمفهومه الشامل :

المقترحة

التاريخية

ثم

تعتبر

والعمراني إلى

تخطيطها .

التاريخية

العمراني

المحيط

هذه	التراثية	التراثية في	الحالي
	كالتالي:		
تھ	- إحياء الشكل :	للمباني التاريخية	تھ
ويعتبر	إلى	بالمباني التاريخية	
	مكروه		
التاريخية	- إحياء الوظيفة :	التاريخية	المباني التاريخية
التراثية	والمباني	في	
	بھ	التاريخية أهمية أكبر	أهميتها التاريخية.
	- الإحياء بمفهومه الشامل :	هما	تعبير
		تھ	
التراث	في	تھ	
	لج	التراثية	التاريخية
يعنى			هذه
			في
		التراثية	
		شمولاً	مجرد
		بھ	التراث.
	-/ الإرتقاء :		
بھ	إلى	إلى	
	تختلف	إلى	مجتمع إلى
	هذه		
		إلى	التاريخية .
	ويعتبر	والتاريخية	والتاريخية .
إلى	ويجب	والتاريخية	التاريخية
		والتاريخية	التاريخية

المحيط

التاريخية يعتبر

التاريخية

/- إدماج الأساليب الشاملة :

التاريخية

(

)

التاريخية

سياستي

هذه

التاريخية .

في

كثير

تمهيد :

يعتبر الحيز العمراني التراثي من الإشكاليات المطروحة بشدة على الساحة المعاصرة من حيث إمكانيات التعامل وأهداف التنمية والحفاظ ، وذلك لما يمثله هذا الحيز من تداخل بين القديم والحديث وبين الجيد والرديء حيث التداخل بين المتناقضات والقيم المتغايرة . إن أغلب المناطق التراثية ذات القيمة تقع في محيط حيوي نابض وعمران قائم، مما يوجد نوع من التفاعل بين تلك النطاقات والتأثير المتبادل، حيث تؤثر البيئة العمرانية المحيطة على المناطق التراثية وتتأثر بها، وهو ما يستوجب الوعي بمدخلات البيئة العمرانية المحيطة وعلاقتها بالمناطق ذات القيمة. وتعتبر الحياة النابضة في العمران المحيط بالمناطق الأثرية جزءاً مكمل للتجربة التراثية للأثر وإن كان لها بعض التأثيرات السلبية إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها، وإلا أصبحت هذه الآثار بلا روح ولا هوية مجتمعية، حيث أن الحياة النابضة في قلب المنطقة التراثية تمثل جانب كبير من هوية المكان من خلال المحاولات المستمرة لعمليات الحفاظ على المناطق الأثرية، ظهرت مجموعة من المداخل والمشروعات ذات التوجهات المختلفة، منها ما هو ناجح ومنها ما يعاني من بعض السلبيات ولا يؤدي إلى النتائج المتوقعة.

إن تدهور الحالة العمرانية للنطاقات المحيطة بالآثار والمناطق ذات القيمة يتميز بظهور بعض السلبيات على الأثر نتيجة للمؤثرات الخارجية الناتجة عن البيئة العمرانية المحيطة، فالبيئة العمرانية المحيطة بالأثر تعتبر أحد المؤثرات الهامة التي تغير من حالة الأثر. إن تأثيرات العنصر البشري على عمليات الحفاظ بمستوياته المختلفة هي نقطة هامة يجب التركيز عليها حال التعامل مع المناطق التراثية. حيث أن اعتداءات البشر على المباني والمناطق التاريخية قضية مزمنة جرت على هذه المباني أفدح النتائج وجرت على التاريخ الحضاري خسائر جسيمة . والمشاكل الناتجة من اعتداءات البشر يمكن أن نوجزها في العوامل التالية: الاجتماعية ، العمرانية ، الاقتصادية ، الثقافية ، القانونية ، الإدارية والتنظيمية وأخيراً العوامل الناتجة من الأنشطة التكنولوجية .

العوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية:

إن المناطق العمرانية المتدهورة توصف من الناحية التخطيطية بعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية التخطيطية لقاطنيها و عدم قدرتها على التعامل مع المعطيات المتطورة و المحددات التخطيطية الحديثة مثل عروض الشوارع والممرات والكثافة السكانية ، كفاءة الخدمات ، كفاءة البنية الأساسية ،ومن الناحية المعمارية بعدم قدرة المباني على تحقيق متطلبات و احتياجات القاطنين الفعلية أو عدم ملائمة وظيفة المبنى القديمة مما يتضح معه مدى القصور الذي أصاب هذه المناطق نظراً لتغير الظروف و العوامل الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السياسية و التطور التكنولوجي و كذلك المعايير التخطيطية و التصميمية و نتيجة للفجوة الحضارية بين المجتمع و البيئة المحيطة

أصبح من الضروري إعادة تخطيط هذه المناطق بما يتناسب و المتطلبات العصرية و الحديثة مع الحفاظ على روح التراث برفع الكفاءة التخطيطية لها بما يخدم المناطق التاريخية و البيئة العمرانية المحيطة. وقد أمكن تحديد أسباب التدهور للمناطق التاريخية في العوامل الآتية:

1/ العوامل الطبيعية :

هي العوامل الناتجة عن خصائص البيئة الطبيعية متمثلة في الشمس وتحتوي (الإشعاع الشمسي)، المناخ ويحوي (لحرارة والرياح والأمطار) ،الكوارث الطبيعية وتحتوي (الفيضانات والزلازل والبراكين والبرق والرعد)، المشاكل البيولوجية وتحتوي (الحيوانات الضارة والطيور والحشرات والنباتات والفطريات والبكتريا).

2/ العوامل الناتجة عن الأنشطة الإنسانية :

- النمو السكاني المتزايد :

تعاني المناطق التاريخية وخاصة في المناطق المركزية القديمة للمدن من التضخم السكاني وذلك إما نتيجة الزيادة الطبيعية الناتجة من زيادة نسبة المواليد أو زيادة معدلات الهجرة إلى هذه المناطق ومن هنا فقد زادت الكثافة السكانية بالمناطق التاريخية.

- التحول الاجتماعي :

نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية حدث تغيير كبير في نمط وحجم وطابع الأسرة ونزوعها إلى الاستقلالية بدلا من نمط الأسرة الممتدة الذي كان سائداً وتقليدياً في الماضي .وقد كان هذا التغيير هو أحد أسباب الهجرة من المناطق القديمة في القلب التاريخي للمدن إلى الأحياء الجديدة واستبدال المنازل القديمة الكبيرة و تحول الأسرة الواحدة إلى أسر صغيرة مستقلة كل في شقة خاصة بالمناطق الجديدة . كما تم إعمار هذه المساكن بأسر ريفية نزحت مع الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة وتم تقسيم المنازل الضيقة لكي تقطن به أكثر من أسرة نظراً لسوء الحالة الاقتصادية لهذه الأسر . وقد كان هذا التقسيم يتم بصورة عشوائية يتعارض مع مبادئ تصميم هذه المباني ووظيفة عناصرها كما حدثت إضافات طفيلية بمواد دخيلة وغريبة علي المباني التاريخية، مما زاد في فقدانها لطابعها العمراني والمعماري . إضافة إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الأخرى المرتبطة سلباً بعمران المدن التاريخية نوجزها في النقاط التالية/

- عدم الشعور بالمسؤولية والانتماء للمنطقة من سكانها الحاليين نتيجة لعدم ارتباطهم بهذه المناطق وهذا يؤدي إلى غياب الوعي الذي يؤدي إلى الإساءة للبيئة العمرانية بهذه المناطق وبالتالي للمباني التاريخية بها.
- نتج عن هذا التحول الاجتماعي تحول عمراني حيث تغيرت خريطة استعمالات الأراضي بأنشطة غريبة كالورش والمحلات التجارية نتيجة لتعديت الأهالي بالبناء أو استغلالهم للمباني التاريخية في القيام بهذه الأنشطة.

- انخفاض معدلات الخدمات والمرافق العامة في المناطق التاريخية نتيجة للنمو العمراني الغير موجه وزيادة معدلات التزاحم وحجم السكان دون أن تقابله زيادة في حجم الخدمات والمرافق العامة اللازمة لهؤلاء السكان.
- ارتفاع نسبة الأمراض الاجتماعية كالسرقة والإدمان والتطرف وتجارة السموم وسوء العلاقات الاجتماعية والأسرية نتيجة تدني المستوى الاقتصادي والثقافي للسكان الوافدين لهذه المناطق.

3/ العوامل العمرانية:

- سوء حالة المباني عموماً بالمنطقة التاريخية نتيجة عدم الصيانة الدورية لها وكذلك المباني الأثرية بصفة خاصة، مما يؤدي إلي تدهور البيئة العمرانية للمنطقة التاريخية ككل.
- ارتفاع معدلات التغيير للمباني القديمة بمباني حديثة لا تتلاءم مع النمط والطراز والبيئة في هذه المناطق.
- عدم تلبية البيئة العمرانية للمنطقة التاريخية لاحتياجات قاطنيها من خدمات أساسية.
- استخدام المباني في غير الغرض المنشأة من أجله كاستخدام الأسبلة والمساجد القديمة والوكالات للسكن أو كمخازن أو كاستخدام بعض المنازل كمدراس لسد النقص في الخدمات في هذه المناطق.
- الخلل في توزيع الاستعمالات والتداخل فيما بينها ودخول أنشطة غريبة علي هذه المناطق صناعية وتجارية وورش ومسابك مما يؤدي إلي تدهور البيئة العمرانية بصفة عامة.
- اختلاف وسائل النقل من دواب وعربات إلي سيارات ووسائل نقل حديثة أدي إلى عدم قدرة الطرق والشوارع بالمناطق القديمة إلي ملائمة هذا التطور وأدي كذلك إلى زيادة معدلات التلوث و بالتالي تداعي المباني الأثرية في هذه المناطق.
- عدم ملائمة الطرق والحارات ذات النهايات المسدودة والتخطيط ذو النسيج المتضام لوسائل النقل الحديثة فكان أن حاول السكان الجدد في تغيير هذا النسيج مما عرض هذه المناطق إلى فقدان طابعها المميز وكذلك تدهور حالة الشوارع.
- سوء حالة المرافق العامة كالصرف الصحي والتي تؤدي إلي ارتفاع المياه الجوفية نتيجة لزيادة وتغير مكونات المياه الجوفية وارتفاع منسوبها مما يؤثر سلبياً علي المباني بالمناطق التاريخية.

4/ العوامل الاقتصادية :

- تحول القاعدة الاقتصادية للمدن و بالتالي للمناطق التاريخية بها من الاعتماد علي الحرف التقليدية اليدوية والتجارة إلي الاعتماد علي الصناعات ذات الأشكال والمواصفات والأحجام المختلفة وظهرت أشكال جديدة للتبادل الاقتصادي خارج المدينة القديمة مختلفة كل الاختلاف عن الأشكال التقليدية كالأسواق والحانات والقيساريات وتحولت الأخيرة إلي مخازن وورش ومصانع ذات صناعات ملوثة تعتمد على الآلات فأدت بالتالي إلى حدوث بطالة بين السكان في المناطق التاريخية.

- غزو الاستعمالات التجارية للمناطق السكنية مما أدى لزيادة سعر الأراضي وتغيير الاستعمالات بها وبالتالي توقف أعمال الصيانة والتجديد في انتظار هدم المباني القديمة ذات الارتفاع المنخفض لتحل محلها مباني بارتفاع كبير تتناسب مع سعر الأرض الجديدة ولكنها تفسد الطابع العمراني لهذه المناطق. وقد أجهت رءوس الأموال المحلية إلى توظيف الأموال في شراء البيوت المتداعية وتحويلها إلى مستودعات أو إلى ورش مما أدى إلى تغيير الوظيفة الأساسية ببعض الأحياء السكنية واستبدالها بوظيفة صناعية لا تناسب وتصميم المساكن التي تشغلها وتم تعديل تصميم المساكن الموجودة وإجراء تعديلات جذرية في إنشائها وتوزيعها لكي تتأقلم مع الوظيفة الجديدة.

- أدى استدرج حركة السيارات داخل الأحياء السكنية القديمة لنقل المواد الأولية وتسويق العناصر المصنعة وتخدم الورش الصناعية إلى فتح المزيد من الشوارع في المدينة القديمة والى زيادة الضغط على النسيج العمراني القديم والمرافق وشبكات البنية الأساسية والخدمات وذلك نتيجة الكثافة البنائية المترتبة على الامتداد الرأسي وعجز القوانين المنظمة للعمران.

- عدم توفير الدعم والتمويل اللازم للقيام بالحفاظ على تراث هذه المناطق القديمة وكذلك عدم توافر العمالة الفنية المدربة في مجال صيانة وترميم والحفاظ على هذه المباني وذلك لأسباب تكنولوجية ودخول مواد وطرق وأساليب بناء جديدة أو لعدم الطلب على هذه النوعية من العمالة مما أدى إلى انقراض هذه النوعية اللازمة والضرورية للاهتمام بصيانة هذا التراث الفريد.

5/ العوامل الثقافية :

- هجرة السكان الأصليين إلى مناطق جديدة فحل محلهم سكان لا يعلمون القيمة التاريخية والفنية للمنطقة التي سكنوها ولا للمباني التاريخية و عدم الإحساس بالانتماء للمكان.
- سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان بهذه المناطق مما يدعوهم للاعتقاد بأن التفكير في أهمية التراث نوع من الترف لأن لديهم أعباء والتزامات أكثر أهمية.
- ترك و إهمال و عدم استعمال أغلب المباني التاريخية من قبل المسؤولين في هذه المناطق جعل السكان لا يشعرون بفائدة محسوسة لهذه المباني مما يشجعهم للمحافظة عليها.
- تقصير وسائل الإعلام الواضح في إظهار تراثنا الحضاري والتوعية بأهميته القومية الإقليمية والمحلية وقيمتها كأحد مصادر الدخل الأساسية إذا تم الاهتمام به و صيانتها كواجهة حضارية لنا دولياً و غرس الشعور بالانتماء لهذا التراث الحضاري والإنساني بين المواطنين.
- القصور الواضح في مناهج التعليم في المراحل المختلفة في التوعية بتراثنا الحضاري وأهميته ووجوب المحافظة عليه وإعادة استخدامه بما يعود بالنفع على المجتمع بالإضافة إلى انتشار الأمية بصورة كبيرة .
- القصور الشديد في الكفاءات الفنية المدربة وخاصة المهندسين المرمرين و الأثريين ذوى الكفاءة.

6/ العوامل القانونية و الإدارية التنظيمية:

يعتبر غياب النظم و الأطر القانونية اللازمة أو عدم تطبيقها العامل المهم في استمرار التعدي على المباني الأثرية و إهمالها أو عدم الحفاظ على ما تبقى منها و بالتالي اندثارها . بالإضافة إلى القصور الشديد في التشريعات الخاصة بالمناطق التاريخية فإن غياب الهياكل التنظيمية والإدارية التي تعمل على تنفيذ القوانين وتعمل على التوجيه والتحكم في العمران في المناطق التاريخية أدى إلى تفاقم الوضع هذا بالإضافة إلى تعدد وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة الحالية. وتمثل أهم المشاكل الناتجة عن غياب الأجهزة الإدارية والتنظيمية في الآتي :

- تعدد إشراف الأجهزة الإدارية على المباني والمناطق التاريخية فالبعض يخضع لإشراف وزارة الأوقاف والبعض للثقافة و البعض للبلدية أو الولاية ، وزارة السياحة ووزارة المجاهدين، العمران و المدينة ... وغيرها و هذا ما يؤدي إلى تضارب الاتجاهات وضياع الوقت و الجهود في المراسلات وخطط الأجهزة المختصة و التصاريح اللازمة و عدم تخصيص التمويل اللازم والكافي لأعمال الصيانة والترميم بالإضافة إلى تفتيت التمويل المخصص إن وجد لهذه المباني والمناطق بين هذه المصالح المختلفة و كل هذا على حساب المدن التاريخية.
- تأجير بعض المباني التاريخية إلى القطاع الخاص وسوء استخدام هذه الأماكن لوظائف لا تتناسب مع الوظيفة الأصلية للمبنى مما ترتب عليه الأضرار الفادح بالمباني.
- ضعف المصالح المختصة بمجال الآثار و التراث و قلة عدد الأجهزة و الوسائل وكذلك العجز الشديد في الكفاءات الفنية المدربة التي تعمل في مجال التراث بدءاً من الحرفيين في مختلف المجالات إلى المرمم ثم المهندس ذو الكفاءة الفنية الذي يقوم بأعداد مشروعات الحفاظ وإحياء المناطق التاريخية بصفة عامة.
- ضعف سلطة الأجهزة المشرفة على المناطق والمباني التاريخية وقلة عددها بالمقارنة بحجم هذه المناطق والمباني بالمدن التاريخية ولهذا تقف هذه الأجهزة عاجزة عن حماية الآثار و هذه المباني من التعديات التي يحدثها الأهالي أو أجهزة الدولة التي استولى على بعض الأماكن التاريخية.
- عدم تواجد الصيانة والأشرف الدوري الدائم الفعال أدى إلى تفاقم المشاكل الناتجة عن المسببات البيئية والبشرية على حد سواء.

7/ عامل التطور التكنولوجي :

- تأثير ميكنة قطاع النقل والمواصلات واستخدام السيارة: مما تطلب معه إنشاء طرق عريضة لتسهيل حركة المرور بها وهذا أدى إلى تدمير النسيج العمراني بالمناطق التاريخية ، فبعد أن كان الطريق بها مصمماً لحركة المشاة فقط ونقل البضائع على عربات تجرها الدواب ، وكانت الشوارع الضيقة المتعرجة تفي بتلك الاحتياجات، دخلت السيارة إلى تلك الشوارع و تسببت في الضغط على النسيج العمراني و كحل لهذه المشكلة تم شق الطرق العريضة على حساب النسيج العمراني للمنطقة التاريخية وبالرغم من ذلك لم تحل مشاكل المرور بهذه المناطق بالإضافة إلى ظهور مشاكل للمشاة.

- **تأثير الذبذبات الناتجة من استخدام التكنولوجيا على المناطق التاريخية :** هذه الذبذبات عبارة عن موجات ضغط ناتجة عن صوت وحركة الآلات والسيارات وهي ذات تأثير سيئ على المباني التاريخية وتتكون هذه الذبذبات سواء كانت صوتية أو حركية من : ٣ تراكم المرور خاصة الثقيل والناقلات والقطارات داخل المناطق التاريخية ، مرور الطائرات التي تخترق حاجز الصوت في مجال المنطقة التاريخية وهي تؤثر على مسافة 80 كم من مكان الطائرة ، تداخل بعض الصناعات والورش وتواجدها بجوار المناطق التاريخية وأخيراً القيام بأعمال بناء بجوار المناطق التاريخية أو داخلها وتستخدم فيها مدقات ذات ذبذبة عالية أو شق طرق باستخدام موجات ضغط مؤثرة وتنتقل الذبذبات إلى المباني التاريخية. ويتمثل أثر الذبذبات على المباني التاريخية في الشقوق والشروخ الموجودة في حوائط المبنى التاريخي ذات المونة الضعيفة، كما تتسبب في شخ الحوائط المعرضة للتغيرات في درجة الحرارة والرطوبة وأخيراً تتسبب في هبوط الأساسات نتيجة لتأثيرها على التربة المحيطة لفترة طويلة و مستمرة.

- **تأثير التلوث الناتج عن تكنولوجيا النقل والمواصلات واستخدام السيارة :** يعتبر التلوث من أهم مصادر تشويه وتدمير المناطق التاريخية والمصادر الأساسية للتلوث إما طبيعية كالزلازل والبراكين والبكتريا والكائنات الحية الدقيقة.... أو بفعل الإنسان و هي كل ما يتعلق بحياة الإنسان من آليه ومصانع وسيارات... وتأخذ الملوثات إحدى الصور الصلبة أو السائلة أو الغازية أو الضوضاء أو تلوث صوتي أو تلوث إشعاعي أو ملوثات معنوية (ذوق أو أخلاق)...

- **انتشار طرق ومواد البناء الحديثة أحد مشاكل المناطق التاريخية ومبانيها:** ففي ظل غياب وقصور القوانين المنظمة لعمليات البناء وغياب الأجهزة الإدارية و التنظيمية القائمة علي توجيه عمليات البناء والتحكم في العمران بهذه المناطق بدأت ترتفع مباني لا تتناسب مع طبيعة عمران هذه المناطق من حيث اللون أو الارتفاع أو الخطوط أو الطابع العمراني. كما أن وجود هذه المباني وأقامتها بهذا الارتفاع بجوار المباني التاريخية نتج عنه هبوط غير منتظم للتربة أسفل المباني التاريخية مما أدى إلى حدوث انهيارات وتشققات كبيرة بها وهذا ناتج عن انضغاط التربة أسفل المباني الحديثة وفي هذا تهديد لسلامة المباني التاريخية إنشائياً وقد يتسبب في انهيارها تماماً.

على أن الهدف وراء أية اعمال تكميلية يكون لصالح الأثر واعادة استخدامه،
مع تمييز الأعمال الأصلية عن الأعمال المستحدثة بالترميم

الحفاظ وعمليات التصميم العمراني للمواقع التراثية:

تطور مفاهيم الحفاظ:

لقد بدأ ينمو فكر وتداعيات عمليات الحفاظ العمراني في أوروبا منذ مطلع الستينات وبعدها، ثم أصبح مفهوماً راسخاً في الفكر والممارسة المعمارية في العقدين الأخيرين في الدول العربية لكن متأخراً بعض الشيء عنه في دول العالم الأول، الأمر الذي يدعو إلى متابعة تطوره وارتباطه بالتجربة الغربية في كثير من الأحيان . وعلى الرغم من شيوع تعبير الحفاظ العمراني والحضري، وانتشار الدراسات والمشروعات النظرية التي تناوله، إلا أن القبول بالحفاظ كمفهوم حاكم لا زال شكلياً إلى حد كبير، بالرغم من القبول بأهميته وتوجهاته .

إن التطور الذي شهدته مفاهيم الحفاظ في العقدين الأخيرين في دول العالم الأول منه ما يلاقي قبول لدينا ومنها ما هو مستغرب، ومن التجارب الناجحة في هذا المجال تجربة "فرنسا" في السنوات العشر الماضية من خلال إيجاد مؤسسات عاملة مسئولة عن عمليات الحفاظ والارتقاء بالبيئات العمرانية، ويكون لها كيان متكامل يمكنه تحقيق ومنها الهيئة العامة للتنمية الحضرية والارتقاء، الهيئة العليا لآليات التنفيذ. تتعدد الآراء والمفاهيم الخاصة بعمليات الحفاظ والترميم وتتطور بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، وذلك في ظل المستجدات والظروف المتغيرة، والمشاكل المستجدة خلال هذه السنوات، كما تأثرت باكتشاف المواد والخامات والتقنيات الجديدة المساعدة في تلك العمليات، هذا ويمكن بيان بعض هذه التطورات في النصف الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي في المراحل التالية .

1/ مفهوم حماية التراث - منظمة اليونسكو 1945 : ظهر هذا المفهوم من خلال إصدار معاهدة دولية لحماية التراث الحضاري في الدول المختلفة في حالة العدوان أو الحرب ، والصادر عن منظمة اليونسكو ومن أهم توصياته قيام الأمم المتحدة بحماية تراث الدول المختلفة حال الحرب بإصدار القرارات اللازمة لذلك مع إمكانية استخدام القوة العسكرية لإلزام الجهات المختلفة بالمعاهدة إذا لزم الأمر.

2/ مفهوم الارتقاء بالمحيط الأثري 1964 : ظهر هذا المفهوم من خلال توصيات ميثاق فينسيا والخاص بالارتقاء بالبيئة العمرانية المحيطة بالأثر، مع التأكيد على أن الهدف وراء أية أعمال تكميلية يكون لصالح الأثر وإعادة استخدامه، مع تمييز الأعمال الأصلية عن الأعمال المستحدثة بالترميم.

3/ مفهوم إعادة التكوين 1972: يركز مفهوم إعادة التكوين الصادر عن وزارة الثقافة الإيطالية على ضرورة مراعاة تمييز الأعمال المستحدثة عن تلك الأصلية بالمبنى، رفض إعادة البناء ولكن إعادة التكوين للموجود، أعمال التدخل تكون في أضيق الحدود هذا بالإضافة إلى سماح المواد المستخدمة في الترميم بالتدخل المستقبلي.

- 4/ مفهوم الترميم بالطرق التقليدية 1980: تبنى ميثاق لاهور الخاص بحماية التراث الإسلامي على أن عمليات الترميم المختلفة يفضل أن يتبع فيه الأساليب التقليدية في التعامل إلا في حالات الضرورة القصوى.
- 5/ الترميم المدروس 1987 : تبلور هذا المفهوم ضمن فعاليات وتوصيات ميثاق الحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية، وذلك من خلال التأكيد على أهمية إجراء دراسات مسبقة قبل التدخل في عمليات الترميم والإحياء للمناطق أو المباني ذات القيمة.
- 6/ مفهوم الإحياء 1994 : يعتبر مفهوم الإحياء من المفاهيم الحديثة والتي ظهرت خلال إعلان نارا للأصالة باليابان، حيث أكد على أهمية التركيبي ز على علاقة الحفاظ بالتراث الثقافي للإنسان وعدم إهدار القيم الثقافية للمجتمع والتأكيد على أهميتها ودورها في عمليات الحفاظ.
- 7/ مفاهيم الترميم : ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من التوجهات المعاصرة والنابعة من الواقع العملي لأعمال الترميم والارتقاء بالمناطق التراثية المتنوعة، والتي منها : إعداد مخطط حضري شامل للمناطق التراثية المتجانسة، تحديد خطة متكاملة لأعمال صيانة المباني التراثية، وضع قواعد تنظيمية تساعد على أعمال الصيانة وتدعم المهن التقليدية بالإضافة إلى إتباع المنهج العلمي المناسب لأعمال الترميم المختلفة.

التجارب العربية في الحفاظ على التراث الأثري - الجزائر نموذجاً:-

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي اهتمت بالتراث منذ سنوات حيث تم إصدار القانون رقم 167 الخاص بحماية الآثار و الذي عنى بالأماكن و المواقع الأثرية و التاريخية و الحفاظ عليها ، وقد أولت هذه الأماكن و المواقع بالاهتمام والحفاظ و إعادة الاستعمال مع إحياء الطابع المتميز في المناطق الجديدة و في إطار تجربة الجزائر سنقوم بعرض تجربتين هما تجربة مدينة الجزائر القديمة في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها وتجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث الإسلامي.

1/ تجره مدينة الجزائر في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها:

الخلفية التاريخية :

عندما احتلت الجزائر من قبل الفرنسيين في عام 1830 م كان عدد سكان مدينة الجزائر يتراوح بين 25 و 30 ألف ساكن يحتلون مساحة على شكل مثلث تقدر 321 هكتاراً وكانت المدينة محمية بأسوار وحصون عسكرية عالية ولها عدة أبواب كمنافذ لها هي أبواب الحديد وعزون و الوادي وتتميز المدينة القديمة التي تسمى القصبه

باحتوائها على كنز في الفن المعماري التاريخي وطابع معماري مميز يظهرها بصورة رائعة بالإضافة إلى القصور الفخمة المستمرة بشموخها وبقائها الذي يتحدى الزمن وتتنوع المحلات والمدارس والمساجد بنظام دقيق يجعل النسيج العمراني متناسقاً مؤكداً للمعالم التاريخية الموجودة بالقصبة.

الوضع الحالي لمدينة الجزائر القديمة :

وقد وصلت هذه الخلية الأم من 25 ألفاً إلى 90 ألف ساكناً بكثافة حوالي 3000 ساكن في الهكتار الواحد وهي من أكبر الكثافات في العالم ، وأمام هذا الضغط الكبير والمستمر فإن مقاومة المباني قد ضعفت وتدهور عمران هذه المنطقة وأصبحت تحتاج إلى التدخل للحفاظ على هذا الميراث الثقافي والفني الفريد بطابعه المعماري الإسلامي الذي لم يبقى منه إلا 1700 متر مربع في حالة متدهورة قررت الحكومة الجزائرية ترميمها وإعادة الاعتبار لها في إطار خطة الصيانة والوقاية للمدينة القديمة . لقد أصبح من الضروري تحديد ووضع سياسة عاجلة من أجل صيانة ووقاية المدينة التاريخية ذات الجانب الثقافي الهام وفي إطار التوجيه العام (المخطط العام) حددت كثير من العمليات للقيام بها من أهمها إصلاح وتحديد القصبة والتي لم يبدأ بها إلا بتنظيم ملتقى انعقد في الجزائر في أكتوبر 1973م للبحث في "تجديد وإعادة بناء المراكز التاريخية" و كانت نتائج هذا الملتقى تشكل العامل الهام والمنطلق الأساسي لكل نشاطات وأعمال المجلس الشعبي لبلدية الجزائر حيث توصل إلى أن المدينة التاريخية كيان عمراني منعزل بتكوينه الاجتماعي ونشاطاته الاقتصادية وظروفه العامة وميراثه الثقافي والفني.

أهداف صيانة ووقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر :

حددت السياسة الأهداف الرئيسية لصيانة ووقاية المدينة وأحيائها كالتالي:

1- حماية التراث الثقافي و التاريخي والمحافظة عليه لتبقيه للأجيال الصاعدة.

2- تخصيص وظائف عامة ومنسجمة مع النسيج العمراني تساهم في الحماية والإحياء.

3- تعيين وظائف خاصة تساهم في الإشعاع الثقافي للمدينة القديمة.

4- دعم التجهيزات الأساسية والخدمات العامة و المناطق السكنية وتجديدها

مشروع وقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر

ولضرورة البدء في الوقاية و تهيئة القصبة" المدينة التاريخية " كان من الضروري إنشاء مكتب للدراسات المتخصصة في الإصلاح و الإحياء بالبلدية مع إقامة ورشة عمل بالموقع أقيمت في مباني القلعة العتيقة . ولتحقيق رد الاعتبار لمختلف الآثار الباقية والتي تعتبر شاهداً ورمزاً لتاريخ المدينة ولإبراز قيمة الطابع المحلي للمدينة فإن نطاق التدخل والعمل في القصبة اندرج في ثلاثة مراحل هي:

أ - سياسات تحقيق الوقاية و التهيئة للقصبة :

وتمثل هذه السياسات في الآتي:

1. ترميم وإصلاح المباني والمعالم التاريخية والأثرية وإعادة استعمالها.
2. إصلاح وتجديد المباني السكنية وإعادة كفاءة المسكن.
3. إزالة المباني المتدهورة والطفيلية الدخيلة وإعادة ترميمها.
4. إحياء الطابع المحلي في المساكن والمباني العامة.
5. إعادة تهيئة النسيج العمراني القديم.
6. إحياء الأنشطة القديمة وتحديد أماكن الأنشطة الجديدة المنسجمة مع النسيج العمراني.

ب - عمل دراسات قطاعية سابقة للتخطيط العام :

وتمثلت هذه الدراسات في الآتي:

1. الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.
2. دراسات هيكل الأنشطة الاقتصادية.
3. الدراسات التاريخية للمدينة وخاصة القصبة.
4. دراسات حول شكل وهيئة النسيج والطابع العمراني والمعماري.
5. دراسات ظروف وشروط البناء وخاصة بالقصبة.

ج - إعادة التخطيط العام للتهيئة بالمدينة و تهيئة المنطقة التاريخية :

لقد قامت ورشة القصبة بإشراف مكتب الدراسات المتخصصة في الإحياء والتجديد بالعمل في العديد من البنايات الأثرية والتاريخية ذات القيمة الفنية العالية بدون انتظار للمخطط العام الذي تم إعداده مؤخراً لتوجيه الخطة العمرانية للمدينة مركزاً على صيانة ووقاية المدينة القديمة.

تقييم التجربة :

كان التشريع هو السبب الأساسي في نجاح تجربة الجزائر في الحفاظ على المناطق والمدن التاريخية . فلقد اهتمت الجمهورية الجزائرية بكافة الجوانب التشريعية لحماية الآثار والمناطق التاريخية وقد سنت كثير من القوانين لهذا الغرض وفي إطار هذه القوانين تم الحفاظ على كثير من المباني و المناطق التاريخية وكان من أهم هذه القوانين القانون 67 المؤرخ 20 ديسمبر 1967 م وتعديلاته نظراً لشموليته وخاصة اهتمامه بالترتيب والتسجيل للآثار والأماكن التي تنطوي على المصلحة التاريخية أو الوطنية أو الفنية أو الأثرية أو الغير مبنية الموجودة في مدى رؤية المكان أو الأثر

المقترح ترتيبه أو المقيد في القائمة الإحصائية الإضافية وهو داخل شعاع يبلغ 500 متر ويجب أن تتضمن القائمة نوع المكان أو الأثر ، موقعه الجغرافي ، المحيط الذى تم فيه الترتيب ومدى الرؤية للمكان أو الأثر ومساحته و الإرتفاعات الخاصة ، أسماء المالكين للأثر أو المبنى أو المباني المحيطة ، تاريخ قرار الترتيب أو التسجيل... الخ. دون أن ننسى القانون الشامل لحماية التراث و الممتلكات الثقافية 98/04.

2/ تجربة الحفاظ على التراث بوادي ميزاب بالجزائر:

الموقع :

يقع تجمع ميزاب في صحراء الشبكة على بعد 600 كم من جنوب الجزائر وقد تواجد هذا التجمع من 1000 عام ويعد من النماذج العمرانية والمعمارية التي بقيت على حالتها في الجزائر ويتكون التجمع من 5 مدن صغيرة تقع على هضبة مرتفعة.

التطور التاريخي :

بنت المدينة الأولى العطف على الهضبة يحيطها سور سميك بحيث يقع الجامع على قمة الهضبة وتحيط به الأحياء المخصصة لرجال الدين والصفوة ، أما السوق والمباني التجارية فتقع على سطح الهضبة . فيكون المركز الديني و الاجتماعي على قمة الهضبة والمركز السياسي فيكون حول مكان التبادل التجاري في السفح وبعد الانتهاء من تشييد المدينة الأولى تم إنشاء أربعة مدن أخرى هي بونورة، بنى يزقن، مليكة (المدينة المقدسة) غرداية وهي العاصمة وأكثرهم شهرة . و بهذا استطاع السكان بإمكانياتهم البسيطة إقامة تجمع عمراني من أفضل النماذج المعمارية والتخطيطية حيث تتميز المنطقة بالمناخ القاسي من حيث التفاوت الكبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار بالإضافة إلى التقلبات الجوية الشديدة التي تنعكس على تخطيط المدينة الذي جاء متضاماً وجاءت الشوارع منحدره مظلمة ضيقة وتجمع المساكن في مجموعات تضم المسجد والمدرسة كما تم تصميم المسكن بحيث تكون العناصر مفتوحة على الداخل على فناء مكشوف ويبدو من الخارج كحصن صغير وفتحاته صغيرة ، ويتكون من مستويين يتم الدخول إليه من سقيفة تعمل على توفير الخصوصية للمسكن . ويعتمد أسلوب الإنشاء على الطوب المصنوع من الطين المخفض في الشمس ، ويتم تغطية حوائطه بالجبس ويستخدم خشب النخيل في الأسقف والعقود . وتحظى المساجد في مدن وادي ميزاب بأهمية خاصة سواء من حيث عددها أو حجمها حيث تتميز بالبعد عن الزخرفة . ولكل مدينة مسجداً واحداً ما عدا العطف (أم المدن) يوجد بها مسجدين كما توجد مساجد صغيرة أخرى ملحقة بالمقابر وتتميز بطرازها المعماري الفريد.

تدهور تراث وادي ميزاب :

استطاع الطراز المعماري بوادي ميزاب أن يحيا ما يقرب من ألف عام نتيجة لعزلة هذا التجمع السكاني عن الحياة الحديثة لفترة طويلة، فلم يدخل الوادي مرحلة التطور والتحديث إلا منذ فترة وجيزة ويساعد على ذلك اكتشاف البترول في صحراءه كما أن استقلال الجزائر أعطى التجمع دفعة للتطور والتحديث في شتى المجالات وخاصة الصناعة . وكان من نتائج هذا التطور إهمال السكان لأساليب البناء التقليدية ومواد بنائها واستبدالها بمواد حديثة كالأسمنت، وهجر السكان منازلهم واستبدالها بمنازل حديثة خارج المدن مما أثر على طابع عمران هذه المناطق حتى كادت معالم المدينة تختفي.

جهود الحفاظ على تراث وادي ميزاب :

بدأت عام 1968 م عندما وجه رئيس شعبة العمارة بهيئة المحافظة على الآثار دعوة للحفاظ على وادي ميزاب القديمة وطرازها المعماري الفريد حيث قام الأهالي ببعض عمليات الترميم الذاتية لمسجد سيدي ابراهيم ولكن آثاراً أخرى قد تعرضت للهدم . وعلى أثر الدعوة التي قامت بها هيئة المحافظة على الآثار شكلت لجنة للحفاظ على وادي ميزاب قامت بإجراء عدداً من الدراسات والرفع والتسجيل للمباني التاريخية كما قامت بتنظيم الندوات للتوعية بأهمية المحافظة على هذه المنطقة وطابعها المميز، وبذلت جهوداً كبيرة لإقناع السكان بقيمة التراث المعماري بمدنيتهم وضرورة ترميمه وإعادة بناءه والحفاظ عليه. كما تم تجنيد طلبة الدبلومات والمعماريين الشباب للمشاركة في أعمال الرفع والتسجيل والترميم وإعادة تأهيل المنازل للسكن مرة أخرى وإلى جانب هذه الجهود تطلب الحفاظ على أسس البناء التقليدية وإحيائها في المساكن والمباني التي تبنى حديثاً فتم التحكم في ذلك وتمت بناء منازل جديدة تخضع لطابع المنطقة.

تقييم التجربة :

كان التشريع إلى جانب الجهود الذاتية من أهم عناصر نجاح تجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث والذي نجح بصورة كبيرة في الحفاظ على المباني القديمة بالوادي وكذلك الحفاظ على الطابع العمراني والتخطيطي للمساكن الجديدة التي بنيت حديثاً . وكان للمشاركة الشعبية من الشباب الواعي الدارس دور هام لا يمكن إغفاله في نجاح التجربة.

و هناك تجارب أخرى رائدة في مجال حماية التراث العمراني الأثري و المحافظة على تخطيط المدن الأثرية نذكر منها التجربة المصرية و السورية و التونسية و المغربية ، أما على الصعيد العالمي فهناك تجارب مماثلة في كل من باكستان و فرنسا و بريطانيا و الدانمرك... الخ.

و مع التطور الصناعي و التكنولوجي اليوم صار لزاما على هذه المدن التاريخية الاستفادة من هذا التطور (الهاتف ، الأنترنت ، وسائل النقل... الخ) حتى يواكب سكانها العصر و لكن بالمقابل يجب مراعاة خصوصيات هذه المدن بحيث لا تؤثر هذه الوسائل الحديثة على تميز هذه المدن. بحيث يجب حمايتها من خطر النمو السكاني المتزايد و تجنبها الاكتظاظ باعتماد إستراتيجية التوسع العمراني المدروس و المخطط أو بناء المدن الجديدة خارجا مع الربط بينهما بالطرق الرئيسية كما يجب إبعاد مظاهر الصناعة عنها أو إنشاء المصانع الكبرى بالقرب منها ، و الحل الأنسب لهذه المدن هي جعلها مناطق جذب سياحي بتسيير محلي من طرف السكان أنفسهم الذين سيستفيدون من مداخيل إضافية من خلال الزيارات السياحية و البيئية لمدنهم و هذا الوعي لن يكون إلا بدعم مباشر من الدولة و تشجيع القطاعات المختصة في الميدان و كذا الترويج الإعلامي القيم لمثل هذه المقومات التنموية للدولة.